

Distr.: General
1 November 2018
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا - مقدمة وأولويات البعثة

١ - يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي أنشأ المجلسُ بموجبه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (البعثة)، وطَلب إليّ أن أقدم على فترات منتظمة تقارير عن تنفيذ ولايتها. ويتناول هذا التقرير أنشطة البعثة وما يتصل بها من تطورات في الفترة من ١٦ تموز/يوليه إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

٢ - وما زالت أولويات البعثة تتمثّل في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو والمنطقة. وفي إطار سعي البعثة إلى تحقيق أهدافها، تواصل تعاطيها البنّاء مع بريشتينا وبلغراد، وجميع الطوائف في كوسوفو، والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. وما زالت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة كوسوفو تؤديان دوريهما في إطار ما نص عليه قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولا تزال بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو موجودة في كوسوفو، تمشيا مع بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44) وتقريري المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692). وتعمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها مع بعثة الأمم المتحدة بشكلٍ وثيق.

ثانيا - التطورات السياسية والأمنية الرئيسية

٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعاد رئيس صربيا ألكسندر فوتشيتش ورئيس كوسوفو هاشم ثاتشي، التداوُل بمفهوم ترسيم الحدود بوصفه جزءا من الجهود المتواصلة التي يبذلانها بغية التوصل إلى اتفاق شامل بشأن تطبيع العلاقات. وأكد الرئيسان في الملاحظات التي أدليا بها في المنتدى الاقتصادي المعقود في ألباخ بالنمسا في ٢٥ آب/أغسطس على الحاجة إلى هذا الاتفاق، الذي يمكن أن يشمل، حسبما أفادا، ترسيم الحدود.

٤ - وفي سياق ترسيم الحدود، دعا الرئيس ثاتشي، في أعقاب اجتماع عقد في ٢٦ تموز/يوليه مع الجهات الممثِّلة لمنطقة وادي بريشيفو جنوب صربيا وفي تصريحات لاحقة، إلى مناقشة ''المطالب المشروعة للجهات الممثِّلة لوادي بريشيفو بالانضمام إلى كوسوفو'' في إطار الحوار الذي ييسّره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا. وأدت تصريحات الرئيس المؤيِّدة لإجراء ''تصحيح سلمي للحدود'' مع صربيا إلى إثارة






انتقادات من جانب الجهات الممثِّلة للمعارضة وجماعات المجتمع المدني وكذلك أعضاء الائتلاف الحاكم، بما في ذلك رئيس وزراء كوسوفو راموش هاراديناي الذي كرر خلال الفترة المشمولة بالتقرير معارضته لأي تغييرات إقليمية.

٥ - وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، وجّهت قيادات أحزاب كوسوفو المعارِضة، أي رابطة كوسوفو الديمقراطية وحركة تقرير المصير والحزب الديمقراطي الاجتماعي في كوسوفو وحزب البديل، رسالة مشتركة إلى الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية فيديريكا موغيريني أعربت فيه عن عدم موافقتها على اقتراح ''تعديل الحدود'' الذي طرحه الرئيسان فوتشيتش وثاتشي، وحذرت فيه هذه القيادات من التأثير السلبي المحتمل لـ ''تعديلات الحدود'' على السلام والاستقرار في المنطقة. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، نظمت حركة تقرير المصير مسيرة احتجاجية في بريشتينا رفضاً لاقتراح الرئيس ثاتشي إدراج ''تعديلات الحدود'' في أي اتفاق نهائي مع بلغراد، أفيدَ عن مشاركة نحو ٠٠٠ ٢٠ شخص فيها.

٦ - وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، وافق ألبان كوسوفو الأعضاء في الائتلاف الحاكم على مشروع قرار يحدد موقفَ كوسوفو في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي مع بلغراد وتشكيلةَ فريق التفاوض الخاص بكوسوفو. ويشير مشروع القرار في جملة أمور إلى أن الحوار بين بلغراد وبريشتينا ينبغي أن يفضي إلى اتفاق ملزم قانونا من شأنه إتاحة الاعتراف المتبادل على أساس ''حرمة حدود [كوسوفو] وعدم قابلية التفاوض بشأنها''. ولم يحظ مشروع القرار بتأييد القائمة الصربية وأحزاب المعارضة. ونتيجة لذلك، فإن الجهود المبذولة داخل برلمان كوسوفو لإنشاء فريق تفاوض عريض القاعدة يمثل كوسوفو في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي مع بلغراد ظلت غير منجزة بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

٧ - وأدّت التصريحات التي أدلت بها القيادات السياسية في صربيا وكوسوفو بشأن ترسيم الحدود إلى إثارة القلق لدى طوائف صرب كوسوفو، كما أدت إلى خلاف بين المسؤولين في بلغراد وقادة الكنيسة الأرثوذكسية الصربية في كوسوفو. وانتقد الأسقف تيودوسيي راعي أبرشية راشكا وبريزرين، والأب سافا يانييش رئيس دير ديتشاني، ما يُزعم عن خطط لـ ''تقسيم كوسوفو''. ومع ذلك، أعلنت القائمة الصربية في ١٢ آب/أغسطس أن ''ترسيم الحدود مع ألبان كوسوفو سيكون مقبولا إذا انطوى على كفالة الحقوق والحريات لصرب كوسوفو''. وفي رسالة مفتوحة وُجِّهت في ١٥ آب/أغسطس، أعرب رؤساء عشر بلديات ذات أكثرية صربية وأعضاء من القائمة الصربية عن تأييد الرئيس فوتشيتش فيما يتعلق بالتفاوض على حل توفيقي مع بريشتينا.

٨ - وأثار الرئيسان فوتشيتش وثاتشي في إشارتهما إلى ترسيم الحدود ردود فعل داخل المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا، تراوحت بين دعوات إلى السماح للطرفين باستكشاف جميع السبل نحو التوصل إلى تسوية شاملة، والإعراب عن القلق البالغ إزاء ما يمكن أن تسببه أي تعديلات إقليمية من تداعيات على الاستقرار في المنطقة.

٩ - وفي تطور منفصل، وافق رئيس وزراء كوسوفو في ١٣ أيلول/سبتمبر على ثلاثة مشاريع لقوانين بشأن تحويل قوة أمن كوسوفو إلى جيش، وقدَّمَها إلى برلمان كوسوفو للنظر فيها. ودعا الرئيس ثاتشي، في معرض إعرابه عن تأييده للمبادرة، إلى التنسيق الوثيق مع المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة. ومع ذلك،

أعربت السلطات الصربية والقائمة الصربية عن معارضتها الشديدة لمشاريع القوانين، وأعادت تأكيد موقفها من أن هذا التحويل سيكون انتهاكا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت مؤسسات كوسوفو العمل على استيفاء المعايير التي حددها الاتحاد الأوروبي في مجالات كل منها. وفي ١٨ تموز/يوليه، أعلن المفوض الأوروبي لشؤون الهجرة والشؤون الداخلية والمواطنة في مؤتمر صحفي مشترك عُقد مع الرئيس ثاتشي في بروكسل، أن كوسوفو استوفت جميع المعايير المطلوبة لإعفائها من الحصول على تأشيرة لدخول منطقة شِنغن. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، صوت البرلمان الأوروبي على الشروع في مفاوضات مع مجلس الاتحاد الأوروبي من أجل إعفاء كوسوفو من نظام التأشيرات. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، وافق برلمان كوسوفو على مجموعة واسعة من القوانين تمشيا مع أداة تقديم المساعدة في مرحلة ما قبل الانضمام التي أنشأها الاتحاد الأوروبي لكوسوفو، والتي تشمل تقديم المساعدة المالية في مجالات حقوق الإنسان، والكفاءة في استخدام الطاقة، والاقتصاد.

١١ - وظلت الحالة الأمنية في كوسوفو خلال الفترة قيد الاستعراض هادئة، رغم بروز حالات توتر طائفي في عدد من الحوادث. ففي ٢٨ آب/أغسطس، أدت المخاوف المتعلقة بالسلامة إلى إلغاء زيارةٍ كان من المقرر أن يقوم بها مشردون من صرب كوسوفو إلى بلدتهم السابقة غياكوفي/داكوفيتسا إحياءً لـ ”عيد الصعود“. وحسبما أفادت شرطة كوسوفو، تجمع في ذلك اليوم نحو ٧٠ شخصا من ألبان كوسوفو احتجاجا على الزيارة أمام كنيسة السيدة العذراء، حيث تقرر إحياء العيد؛ وألقي القبض على خمسة منهم بتهم إلحاق أضرار بالممتلكات وعرقلة عمل شرطة كوسوفو.

١٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت عودة مقاتلي كوسوفو من مناطق النزاع في الخارج تشكل مصدر قلق. وفي ١٧ تموز/يوليه، أدانت محكمة بريشتينا الابتدائية سبعة أفراد بتهم تنظيم جماعات إرهابية والمشاركة فيها، وحكمت عليهم بالسجن ما مجموعه ١٧ سنة وأربعة أشهر. وفي ٣١ تموز/يوليه، أدانت المحكمة الابتدائية في بريشتينا مدعى عليه آخر بتهمة محاولة الانضمام إلى جماعة أجنبية مسلحة، وحكمت عليه بالسجن سنتين. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، وجّه الادعاء الخاص لكوسوفو لائحة اتهام في حق ستة أفراد، بينهم امرأة، بزعم التخطيط لشن هجمات إرهابية في المناطق ذات الأغلبية الصربية وضد أفراد قوة الأمن الدولية في كوسوفو. وكان قد ألقي القبض على المدعى عليهم في أواخر حزيران/يونيه بعد عملية مشتركة دولية للشرطة. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، حكم على شخص بالسجن سنة ونصف السنة بعد إدانته بتهمة توزيع مواد مؤيدة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

ثالثا - شمال كوسوفو

١٣ - بعد مضي ستة أشهر على مقتل السياسي أوليفر إيفانوفيتش من صرب كوسوفو في جريمة ظلت ملابساتها مجهولة، حضر أصدقاؤه وأفراد عائلته في ١٦ تموز/يوليه تأبينا أقيم في مسرح الجريمة في شمال ميتروفيتسا. وفي وقت لاحق، وافق المجلس البلدي لشمال ميتروفيتسا في ٣٠ آب/أغسطس على إطلاق اسم السيد إيفانوفيتش على أحد الشوارع.

١٤ - وفي ٨ آب/أغسطس، قام مدير مكتب حكومة صربيا لشؤون كوسوفو وميتوهيا ماركو ديوريتش والأمين العام لرئاسة جمهورية صربيا نيكولا سيلاكوفيتش بزيارة إلى شمال كوسوفو حيث التقيا بالجهات الممثلة لطائفة صرب كوسوفو.

١٥ - وفي ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر، زار الرئيس فوتشيتش البلديات الشمالية الأربع لكوسوفو. وألقى خطابا أمام تجمع عام في شمال ميتروفيتسا والتقى بجهات ممثلة للطوائف وزار خزان المياه ومحطة توليد الطاقة الكهرمائية في غازيفودي. وأُلغيت زيارة مقررة لقرية بانيا/بانيي في بلدية سكندراي/سربيتسا بسبب الاحتجاجات التي نظمتها رابطة قدامى المحاربين في كوسوفو والعوائق التي وضعوها على الطرق. وكانت قوة الأمن الدولية في كوسوفو موجودة في مكان الحادث. ووضع الرئيس فوتشيتش أيضا إكليلا من الزهور في الموقع الذي قُتل فيه أوليفر إيفانوفيتش.

١٦ - وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، قام الرئيس ثاتشي أيضا بزيارة قصيرة لم يعلن عنها مسبقا إلى خزان المياه في غازيفودي، برفقة شرطة كوسوفو، بما في ذلك وحداتها الخاصة، مما أثار ردود فعل قوية من جانب صرب كوسوفو والمسؤولين في بلغراد. وكان عناصر قوة الأمن الدولية في كوسوفو موجودين في موقع الزيارة لرصد الحالة عن كثب. وفي أعقاب مغادرة الرئيس ثاتشي، تجمَّع نحو ٢٥٠ من القادة السياسيين والسكان المحليين من صرب كوسوفو عند خزان المياه في غازيفودي احتجاجا على الزيارة وعلى وجود وحدات خاصة تابعة لشرطة كوسوفو. وقال الرئيس فوتشيتش في خطاب تلفزيوني وُجّه في نفس اليوم إن زيارة ثاتشي تمثل ”هجوماً“ على الشمال من جانب ”القوات شبه العسكرية“ في بريشتينا وتنتهك أحكام اتفاق بروكسل المتعلقة بحرية التنقل فضلاً عن قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأُفيدَ بأن وحدات الجيش والشرطة الصربية وُضعت في درجة عالية من التأهب رداً على الزيارة.

١٧ - وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، نظّم صرب كوسوفو تجمعاً في شمال ميتروفيتسا لإحياء ذكرى مرور ٢ ٠٠٠ يوم على ”الاتفاق الأول على المبادئ المنظِّمة لتطبيع العلاقات“ المبرم بين بلغراد وبريشتينا في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، الذي ينص في جملة أمور على إنشاء رابطة/جمعية البلديات ذات الأغلبية الصربية. وشارك في التجمع أكثر من ١ ٥٠٠ شخص بينهم مسؤولون من بلديات شمال كوسوفو، وأعضاء من صرب كوسوفو في حكومة كوسوفو وجهات ممثلة عن حكومة صربيا.

رابعا - تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا

١٨ - في ١٨ تموز/يوليه، استضافت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية اجتماعا رفيع المستوى في بروكسل في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا. ووفقاً للبيان الصادر بعد الاجتماع عن الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، ”استعرض [الرئيسان فوتشيتش وثاتشي] التقدم المحرز في المناقشات المتعلقة بإطار اتفاق ملزم قانوناً بشأن التطبيع الشامل للعلاقات بين الجانبين“. وفي أعقاب الاجتماع، ذكر الرئيس ثاتشي أنه كان ”الاجتماع الأقصر والأكثر صعوبة في السنوات الست الماضية“. وأعرب الرئيس فوتشيتش عن خيبة أمله إزاء ما وصفه بـ ”موقف بريشتينا المتصلب“ لكنه أشار إلى أنه جرى الاتفاق على مواصلة المحادثات لإيجاد ”أرضية مشتركة لحل توفيقي“.

١٩ - وفي ٤ آب/أغسطس، أعلن فريق الإدارة المسؤول عن صياغة النظام الأساسي لرابطة/جمعية البلديات ذات الأغلبية الصربية إنجاز أعماله بحلول المهلة النهائية التي حددتها بريشتينا. وأبدى الفريق

استعداده كذلك لإطلاع الجانبين على مشروع الوثيقة في اجتماع على المستوى الفني في بروكسل، لكن الاجتماع لم يعقد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وخلال عملية الصياغة، لم يتغير موقفا بلغراد وبريشتينا المعارضان فيما يتعلق بسلطات الرابطة/الجمعية واختصاصاتها. وفي ١٣ آب/أغسطس، أعرب كبير المفاوضين في بريشتينا في الحوار المعقود على المستوى الفني مع بلغراد عن استيائه لعدم ورود معلومات من فريق الإدارة بشأن مضمون مشروع النظام الأساسي وحذر من أن بريشتينا قد ترفض المشروع إذا تبين أنه يتعارض مع دستور كوسوفو.

٢٠ - وفي ٧ أيلول/سبتمبر، عقد كل من الرئيس فوتشيتش والرئيس ثاتشي اجتماعا منفصلا مع الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي في بروكسل، لكنهما رفضا الاجتماع وجها لوجه. وأعربت الممثلة السامية في بيان أدلت به أمام الصحافة في أعقاب الاجتماعين، عن ثقتها في التزام الطرفين بـــ ”التوصل في الأشهر المقبلة إلى اتفاق ملزم قانوناً ينسجم مع القانون الدولي“. وذكر الرئيس فوتشيتش والرئيس ثاتشي أيضا أنهما سيواصلان عقد اجتماعات منفصلة مع الممثلة السامية إلى حين التمكن من عقد اجتماع مشترك. وفي وقت سابق من اليوم نفسه، كانت سلطات كوسوفو قد ألغت الإذن الذي منحته للرئيس فوتشيتش بتفقُّد خزان المياه في غازيفودي خلال زيارته المقررة لكوسوفو في ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر. فاحتج المسؤولون الصرب على هذا القرار، ثم أعلنت حكومة كوسوفو أن الزيارة يمكن أن تتم على النحو المقرر.

خامسا - عمليات العودة والمصالحة والتراث الثقافي والعلاقات المجتمعية

٢١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٥٣ حالة عودة طوعية إلى كوسوفو لأفراد من طوائف لا تشكل أغلبية (٢٩ من صرب كوسوفو، و ١٦ مصريا، وأربعة من أبناء الجبل الأسود وأربعة من مسلمي البوسنة). وبلغ عدد العائدين طوعا إلى كوسوفو من أفراد الطوائف التي لا تشكل أغلبية منذ عام ٢٠٠٠ ما مجموعه ٢٧ ٩٣٧ شخصا (١٣ ٧٠٧ من النساء و ١٤ ٢٣٠ من الرجال). وظلت التحديات المتعلقة باسترداد الممتلكات، وتخصيص الأراضي لبناء المساكن، والأمن، والفرص الاجتماعية والاقتصادية للعائدين، تؤثر سلبا على احتمالات العودة المستدامة.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تجددت حالات التوتر بين الكنيسة الأرثوذكسية الصربية وحكومة كوسوفو بسبب أعمال تشييد على طريق يؤدي إلى منطقة الحماية الخاصة التابعة لدير فيسوكي ديتشاني. في ٢٦ تموز/يوليه، قام ممثلو ورؤساء البعثات في كوسوفو، إلى جانب وزير البنية التحتية في كوسوفو، بزيارة منطقة الحماية الخاصة التابعة لدير فيسوكي ديتشاني. وأكد ممثلو الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في بيان صدر بعد الزيارة أنه ينبغي التشاور مع مجلس التنفيذ والرصد قبل الشروع في أي نشاط له تأثير على منطقة للحماية الخاصة، واحترام قراراته بالكامل. ولم يجتمع مجلس التنفيذ والرصد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٣ - وفي ١٧ آب/أغسطس، بعثت الكنيسة الأرثوذكسية الصربية برسالة إلى بلدية ليبيان/ليبليان أعربت فيها عن اعتراضها على تشييد مبنى تجاري ووحدات سكنية داخل منطقة الحماية الخاصة التابعة لكنيسة دخول العذراء الأرثوذكسية الصربية في بلدة ليبيان/ليبليان. وطلبت أبرشية راشكا - بريزرين من إدارة التخطيط والتنظيم الْمُدُني والبيئة في البلدية أن تعرض المسألة على مجلس التنفيذ والرصد. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، قدم ٢٥٠ فردا من صرب كوسوفو عريضة إلى عمدة ليبيان/ليبليان أعربوا فيها عن معارضتهم لخطط الإدارة البلدية المتعلقة بإنشاء مركز إداري للطائفة الإسلامية داخل منطقة الحماية الخاصة نفسها.

٢٤ - وفي أعقاب قرار وزارة الشؤون الداخلية في كوسوفو، الذي اتخذ في ٥ تموز/يوليه، بشأن التسجيل المدني للطوائف التي لا تشكل أغلبية في كوسوفو، بدأت مكاتب السجل المدني في بلديتي تشتربسي/شتيربسي وغراتشانيتسا/غراتسانيتسه بنسخ وثائق تسجيل مدني صادرة عن مؤسسات ترعاها بلغراد في الفترة من ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، بما يسمح للسكان المتضررين بالحصول على وثائق تصدرها كوسوفو.

٢٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة رصد التطورات المتعلقة بحقوق طوائف الأشكاليا والروما ومصريي البلقان في كوسوفو. ففي ٧ أيلول/سبتمبر، أعلنت وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا في كوسوفو، بدعم من الاتحاد الأوروبي، توفير ٥٠٠ منحة دراسية لطلاب المدارس الثانوية من طوائف الأشكاليا والروما ومصريي البلقان للعام الدراسي الحالي. وفي غضون ذلك، ظل الصندوق الاستئماني لدعم طوائف الأشكاليا والروما ومصريي البلقان المتضررة من التسمم بالرصاص في كوسوفو، الذي أنشئ في عام ٢٠١٧ عملا بتوصيات فريق البعثة الاستشاري لحقوق الإنسان، من دون تمويل.

سادسا - سيادة القانون وحقوق الإنسان

٢٦ - في ١٦ تموز/يوليه، أكدت محكمة الاستئناف في كوسوفو لائحة اتهام موجهة إلى عضو سابق في قوات الاحتياط التابعة للشرطة أو الوحدة شبه العسكرية اليوغوسلافية بادعاء ارتكابه جرائم حرب في قرية كروشه إي فوغل/مالا كروشا في الفترة من ١٥ إلى ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٩. وفي ٧ آب/أغسطس، قدم مكتب الادعاء الخاص في كوسوفو لائحة اتهام إلى المحكمة الابتدائية لبيجي/بيتش في حق ضابط شرطة صربي سابق بادعاء ارتكابه جرائم حرب ضد السكان المدنيين في بلدية كليني/كلينا خلال حزيران/يونيه وتموز/يوليه ١٩٩٨.

٢٧ - وفي ٢٣ تموز/يوليه، برأت المحكمة الابتدائية في بريشتينا وزير التنمية الاقتصادية في كوسوفو من ادعاءات بأنه كان قد حول في عام ٢٠١٤، بصفته مسؤولاً رسميا، أموالاً إلى منظمة غير حكومية كان قد أسسها. وفي ٢٥ تموز/يوليه، أيدت المحكمة الابتدائية في غياكوفيه/داكوفيتسا لائحة اتهام في حق وزير البنية التحتية في كوسوفو بادعاء إساءة استخدام المنصب الرسمي لتوزيع إعانات مالية غير قانونية بصفته رئيس بلدية غياكوفيه/داكوفيتسا، لكنها أسقطت التهمة الجنائية المتمثلة في ”استغلال المنصب الرسمي للاختلاس“. وقد ظل الوزير في منصبه في انتظار المحاكمة. إن ضمان محاسبة المسؤولين الرسميين على الحالات المزعومة لإساءة استعمال السلطة هو دليل مهم على التزام سلطات كوسوفو بالحوكمة الرشيدة. وتساعد المحاكمات العادلة والنزيهة لمثل هذه الحالات في تعزيز ثقة الجمهور بمؤسسات كوسوفو.

٢٨ - وفي ١٣ آب/أغسطس، استقال المدعي الخاص إليز بلاكاي بسبب مزاعم حصول تدخل سياسي وتهديدات فيما يتعلق بتحقيقه في عدة قضايا بارزة، بما في ذلك حالة احتيال للحصول على استحقاقات كان ضالعا فيها محاربون قدامى في جيش تحرير كوسوفو. وأثارت الاستقالة احتجاجات عامة في بريشتينا في ٢٢ آب/أغسطس و ٢٦ أيلول/سبتمبر، طالب فيها المتظاهرون باستقالة رئيس هيئة الادعاء وبإعادة النظر في القائمة الحالية للمحاربين القدامى في جيش تحرير كوسوفو التي تحتفظ بها حكومة كوسوفو. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، قدم مكتب الادعاء الخاص في كوسوفو لائحة اتهام إلى المحكمة الابتدائية في بريشتينا في حق ١٢ من الأعضاء السابقين في اللجنة الحكومية المسؤولة عن التحقق من وضع المحاربين القدامى. وهم متهمون بإساءة استخدام مناصبهم الرسمية من خلال إصدار معاشات

تقاعدية بطريقة غير مشروعة، مما أدى إلى ضياع أموال ناهزت ٦٨ مليون يورو. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت المحكمة الابتدائية في بريشتينا في نهاية أيلول/سبتمبر أوامر منفصلة بالاحتجاز لغرض التحقيق مع اثنين من أعضاء برلمان كوسوفو بتهمة الترهيب العلني لأعضاء في السلطة القضائية.

٢٩ - وتلقت لجنة حكومة كوسوفو المسؤولة عن التحقق من وضع الأشخاص الذين تعرضوا للعنف الجنسي المتصل بالنزاع ١٧٩ طلبًا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفضت ٢٧ منها إلى منح صفة ناجٍ، في حين رُفض ٤٩ طلبًا ولا تزال ١٠٣ طلبات قيد التحقق. وبذلك يرتفع العدد الإجمالي للطلبات الواردة منذ شباط/فبراير ٢٠١٨، عندما أطلقت حكومة كوسوفو رسميا عملية تقديم الطلبات، إلى ٧٨٢ طلبا، بمنح ١٣٧ امرأة وستة رجال صفة ناجٍ، ورفض ١٠٣ طلبات. وقد نوقشت مسألة دفع تعويضات للناجين من العنف الجنسي المتصل بالنزاعات في حلقة عمل نظمتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بدعم من الاتحاد الأوروبي، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر في بريشتينا.

٣٠ - وبناء على طلب الفريق العامل المعني بالمفقودين فيما يتصل بالأحداث التي وقعت في كوسوفو، قامت البعثة بتيسير الحصول على منظومة رادار لاستكشاف باطن الأرض من مركز الخدمات العالمي في برينديزي. وقد أُرسل في شهر آب/أغسطس إلى مواقع اقترحها الفريق العامل المشترك في إطار جهد مستمر لتحديد مواقع المقابر المحتملة.

سابعا - المرأة والسلام والأمن

٣١ - وفي أوائل آب/أغسطس، استحوذت قضية العنف العائلي على المزيد من الاهتمام العام في كوسوفو في أعقاب حصول جريمة قتل مزعومة ذهبت ضحيتها امرأة وابنتها على يد الزوج السابق للمرأة في غياكوفي/داكوفيتسا. ونظمت جماعات المجتمع المدني مظاهرات في غياكوفي/داكوفيتسا وبريشتينا. وفي ٢٤ آب/أغسطس، أصدر الفريق المعني بالأمن والشؤون الجنسانية، وهو فريق متعدد الجهات المعنية ترأسه هيئة الأمم المتحدة للمرأة يضم ممثلين عن جهات دولية وحكومية وعن منظمات من المجتمع المدني، بيانا يدعو إلى استجابة مؤسسية قوية لمنع العنف ضد المرأة. ووفقاً لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فإن النقص في الإبلاغ، الذي يُعزى إلى التصورات المتعلقة باعتبار العنف العائلي مسألة خاصة مقترنة بالوصمة الاجتماعية، والخوف من الانتقام، وعدم الثقة في السلطات المختصة والتبعية الاقتصادية إزاء المعتدي، يحجب النطاق الحقيقي للمشكلة.

٣٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أيد أعضاء الفريق المعني بالأمن والشؤون الجنسانية التعديلات التي أدخلت على القانون الجنائي في كوسوفو لتشمل تعريفا أشمل للعنف العائلي، وعلى قانون الأسرة ليشمل أحكاما بشأن قسمة الممتلكات المشتركة بالتساوي. وقد وافق برلمان كوسوفو على هذه التعديلات في ٢٣ تموز/يوليه في قراءته الأولى. وفي ١٠ آب/أغسطس، وقّع رؤساء بلديات سكنديراي/سربيتسا وفوشتري/فوتشيترن وجنوب ميتروفيتسا على مذكرة تفاهم يتعهدون فيها بتقديم الدعم من أجل تحسين الظروف المادية والمعيشية في المأوى الإقليمي لضحايا العنف العائلي في جنوب ميتروفيتسا.

٣٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتُخذت خطوة أخرى للنهوض بدور المرأة في المؤسسات القضائية من خلال إنشاء رابطة نسائية في دائرة إصلاحيات كوسوفو في ٥ أيلول/سبتمبر. وتسعى الرابطة إلى تعزيز القيادات النسائية في دائرة إصلاحيات كوسوفو وتحسين فعالية المؤسسات الإصلاحية في كوسوفو.

٣٤ - وفي إطار تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ١٥ أيلول/سبتمبر، بدعم من البعثة، حوارا مع جماعة الضغط النسائية الإقليمية من أجل السلام والأمن والعدالة في جنوب شرق أوروبا ومع أعضاء البرلمان من المنطقة. وأتاحت المناسبة منبرا للقيادات السياسية والمدنية النسائية من أجل مناقشة سبل تمكين المرأة والنهوض بالسلام والأمن، بما في ذلك عن طريق التأثير الإيجابي على العمليات السياسية الجارية.

ثامنا - الشراكات والتعاون

٣٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرعت البعثة، بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة في كوسوفو، في دورة جديدة للأنشطة البرنامجية في مجالات بناء الثقة بين الطوائف وسيادة القانون وحقوق الإنسان. وواصل شركاء الأمم المتحدة في كوسوفو بصورة مشتركة الاضطلاع بأنشطة ترمي إلى دعم إنفاذ القانون والمؤسسات الإصلاحية والمحاكم، مع التركيز على إمكانية اللجوء إلى القضاء على قدم المساواة، وإدماج السلطة القضائية، ومكافحة العنف العائلي، وتعزيز آليات المعونة القانونية.

٣٦ - وفي أعقاب منتدى الأمم المتحدة لبناء الثقة في كوسوفو الذي عُقد في ليوبليانا من ٦ إلى ٨ أيار/مايو، قدمت البعثة، في شراكة مع فريق الأمم المتحدة في كوسوفو، التوجيه الاستراتيجي والدعم لتحقيق المبادرات التي حددها المشاركون في المنتدى. وفي تموز/يوليه، نظمت البعثة ست حلقات عمل للمتابعة من أجل توجيه خطط العمل في المستقبل في كلٍ من المجالات المواضيعية التي تناولها المنتدى. وقد أُدمج دعم خطط العمل في الأنشطة البرنامجية المقررة للبعثة ونُسق مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو. ونُشر تقرير المنتدى في أيلول/سبتمبر وقدمه ممثلي الخاص إلى رئيس وزراء كوسوفو، الذي تعهد بتعاون الحكومة ودعمها في تنفيذ توصيات المنتدى.

٣٧ - وفي الفترة من ٣ إلى ٦ آب/أغسطس، قدمت البعثة تدريبا للأعضاء الجدد في فرقة العمل المعنية بشباب كوسوفو، مع التركيز على كيفية توجيه انتباه السلطات المحلية ومجالس عمل الشباب وممثلي المجتمع المدني وقيادة الطوائف الدينية إلى القضايا. وفي ١١ آب/أغسطس، وبدعوة من رئيس بلدية كامينيتسه/كامينيتسا وبدعم من البعثة، شارك ١٢٠ من شباب المجتمعات المحلية وممثلون عن السلطات المحلية في كامينيتسه/كامينيتسا في مشاورة مفتوحة للاحتفال باليوم الدولي للشباب.

٣٨ - وفي ٩ آب/أغسطس، قدمت البعثة، في شراكة مع فريق الأمم المتحدة في كوسوفو، فيلما وثائقيا عن العلاقة بين العنف العائلي والتفسيرات التقليدية لحقوق الملكية. وأعقبت العرض حلقة نقاش أدارتها رئيسة مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في كوسوفو شارك فيها نائب وزير العدل في كوسوفو وناشط قانوني وإحدى الناجيات اللواتي ظهرن في الفيلم.

٣٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة تقديم خدمات التصديق على الوثائق، إذ جهزت ٦٣٤ وثيقة، ٣٦٧ منها تخص المعاشات التقاعدية و ٢٦٧ تتعلق بالحالة المدنية، من قبيل شهادات المدارس الثانوية والشهادات الجامعية وعقود الزواج وشهادات الميلاد والوفاة. واستمرت البعثة أيضا في تيسير الاتصال بين سلطات كوسوفو والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية. وتلقت البعثة وجهزت ستة طلبات لإصدار نشرات عن أشخاص مطلوبين دوليا.

تاسعا – الملاحظات

٤٠ – أرحب باستمرار مشاركة بلغراد وبريشتينا في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بشأن تطبيع العلاقات. وإقراراً بالتحديات التي تواجه الزعماء من الجانبين سعياً إلى إيجاد حل، لا أزال أرى أن تصميمهما والتزامهما باعتماد الحوار في حل المسائل العالقة أمر مشجع، وأحث على زيادة إشراك جميع شرائح المجتمع من الجانبين في هذه العملية.

٤١ – ولا يزال المنظور الأوروبي حيوياً لتوطيد السلام والاستقرار في غرب البلقان ولتحقيق تطلعات شعب هذه المنطقة. وفي هذا الصدد، أود أن أنوه بالدعم والالتزام المتواصلين من الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك من خلال استراتيجية المفوضية الأوروبية لغرب البلقان، وتيسيره تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا.

٤٢ – وأرحب بالعمل الذي تقوده البعثة، بدعم من فريق الأمم المتحدة في كوسوفو، من أجل تنفيذ التوصيات الهامة التي خلص إليها منتدى الأمم المتحدة لبناء الثقة في كوسوفو المعقود من ٦ إلى ٨ أيار/مايو في ليوبليانا. وفي هذا الصدد، أشجع على مواصلة التعاون مع حكومة كوسوفو والمجتمع المدني والشركاء الثنائيين والدوليين لكفالة الحصول على دعمهم الفعال للجهود المبذولة في بناء الثقة بين الطوائف في كوسوفو. وفي الوقت نفسه، يتعين على البعثة أن تواصل الإسهام، بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة في كوسوفو والشركاء الدوليين، في تحقيق المصالحة المجتمعية التي تتسم بأهمية بالغة من أجل تحقيق الاستقرار في كوسوفو وتهيئة الظروف المؤاتية المفضية إلى حل توفيقي. وسيظل تمكين المرأة والشباب والمجتمع المدني في صميم الجهود التي تبذلها البعثة في هذا الصدد.

٤٣ – ويساورني القلق إزاء تجدد حالات التوتر في سياق أنشطة البناء في مناطق الحماية الخاصة. وأدعو جميع الأطراف المعنية إلى الوفاء بالتزامها بحماية التراث الديني، وأكرر التأكيد على أهمية معالجة هذه المسائل بما يتماشى مع تشريعات كوسوفو وقرارات مجلس التنفيذ والرصد.

٤٤ – ولا يزال العنف العائلي مصدر قلق بالغ في كوسوفو. ويستلزم التصدي للأسباب الجذرية وكفالة التنفيذ الفعال للتشريعات ذات الصلة، اهتماماً مستمراً والتزاماً حقيقياً من جميع الجهات الفاعلة المؤسسية. وأشجع مؤسسات كوسوفو على اتخاذ مزيد من المبادرات الرامية إلى التصدي للعنف المنزلي، بما في ذلك عن طريق تعزيز التشريعات القائمة وزيادة الدعم المقدم للتأهيل وإعادة الإدماج القائمين على الحقوق لفائدة ضحايا العنف العائلي.

٤٥ – وألاحظ مع الأسف عدم الاستجابة لنداءات الأمم المتحدة الرامية إلى المساهمة في الصندوق الاستئماني المنشأ لدعم مجتمعات الروما والأشكاليا ومصريي البلقان المتضررة من التسمم بالرصاص في كوسوفو. وستمثل المساهمات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني دليلاً ملموساً على الدعم الدولي لهذه المجتمعات المحلية الضعيفة ولاحتياجاتها العاجلة.

٤٦ – وأشكر ممثلي الخاص، ظاهر تانين وجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة على ما بذلوه في خدمة البعثة من طاقة وإبداع وتفانٍ. وأكرر الإعراب عن امتناني لشركاء الأمم المتحدة المتعاونين معها منذ زمن طويل في كوسوفو، قوة كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي ومكاتبه الميدانية ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، على روح الفريق التي يعملون بها بشكلٍ متواصل، وعلى تعاونهم مع البعثة.

المرفق الأول

تقرير الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية إلى الأمين العام عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو للفترة من ١٦ تموز/يوليه إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

١ - موجز

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو (بعثة الاتحاد الأوروبي)، في أعقاب بدء ولايتها الجديدة الممتدة سنتين في منتصف حزيران/يونيه ٢٠١٨، إعادة هيكلتها التي ستستمر لمدة ستة أشهر ومن المقرر أن تنتهي في منتصف كانون الأول/ديسمبر. وتشهد هذه البعثة حاليا عملية استقدام موظفين دوليين ومحليين في إطار الهيكل الجديد، وتسعى إلى بلوغ قدرتها التشغيلية الكاملة بحلول منتصف كانون الأول/ديسمبر.

وتتمثل إحدى المهام الرئيسية المتصلة بإعادة الهيكلة في وضع الصيغة النهائية لعملية تسليم آلاف ملفات قضايا الادعاء والشرطة ذات الصلة بالجريمة المنظمة وجرائم الحرب إلى السلطات المحلية.

وفي الوقت نفسه، عملت بعثة الاتحاد الأوروبي، بالتنسيق مع الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي/مكتب الاتحاد الأوروبي في كوسوفو، على التمهيد للانتقال السلس لبعض مهام الرصد التي تضطلع بها إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي/مكتب الاتحاد الأوروبي في كوسوفو. وبالنظر إلى أن هذا المكتب يوظف وينشر تدريجياً خبراء لمساعدة دائرة الشرطة في كوسوفو، ومجالس القضاء والادعاء في كوسوفو والسجل المدني في كوسوفو، سييسر النظراء من بعثة الاتحاد الأوروبي هذه العملية بتقديم إحاطات مفصلة إلى زملائهم عن الوضع السائد والتحديات المقبلة في كل من هذه المؤسسات المعنية بسيادة القانون.

وتسير عملية إعادة هيكلة بعثة الاتحاد الأوروبي جنباً إلى جنب مع زيادة مسؤوليات النظراء من كوسوفو تدريجياً في مجال سيادة القانون. ومن الأمثلة على ذلك الشروع في مبادرة عدالة ٢٠٢٠ التي يقودها وزير العدل، بالتعاون مع رؤساء مجالس القضاء والادعاء في كوسوفو، ويدعمها الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي/مكتب الاتحاد الأوروبي في كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي فضلا عن سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى في بريشتينا من أجل تحسين أداء ومساءلة نظام العدالة في كوسوفو. وستدعم بعثة الاتحاد الأوروبي هذه المبادرة التي تتولى زمامها أطراف محلية عن طريق القيام، في إطار ولايتها الجديدة المنقحة، بتوفير قدراتها في مجال الرصد لصالح نظام العدالة.

٢ - أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو

٢-١ الرصد

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي رصد قضايا ومحاكمات مختارة في نظام العدالة في كوسوفو، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، بعض القضايا المحالة من بعثة الاتحاد الأوروبي. ورُصدت عن كثب القضايا المختارة، التي سُلمت إلى النظراء المحليين، وقُيّمت تبعاً لمدى تقيّدها بقانون كوسوفو ومعايير حقوق الإنسان، وغيرها من المعايير القانونية. وعند تناول القضايا الحساسة و/أو البارزة، لاحظت

بعثة الاتحاد الأوروبي ميلاً مثيرا للقلق إلى إنهاء الإجراءات القانونية أو تعديلها لصالح المدعى عليهم دون وجود تعليل كاف و/أو أي أساس قانوني ب منذ أن أنهت بعثة الاتحاد الأوروبي بشكلٍ تدريجي ما كانت تضطلع به من مهام تحقيق وادعاء ومهام قضائية في منتصف حزيران/يونيه ٢٠١٨. فعلى سبيل المثال، أفرجت المحكمة حديثاً عن مدعى عليه بارز من الإقامة الجبرية على أساس عدم تقديم جهة الادعاء طلب لتمديد احتجازه. بيد أنه وفقاً للمادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية، كان يتعين على المحكمة، بحكم مهامها، النظر في ما إذا كانت أسباب الاحتجاز لا تزال قائمة.

وفيما يتعلق بدائرة إصلاحيات كوسوفو، اكتملت عملية اختيار المشرفين وكبار المشرفين ورؤساء الوحدات، ولم يتبق إلا بعض المرشحين الذين جرى اختيارهم في انتظار حصولهم على الموافقة النهائية من المدير العام لدائرة إصلاحيات كوسوفو. ويشكل هذا الأمر تطورا إيجابيا لأن عدداً من الموظفين ظلوا معينين بالنيابة لفترة طويلة، مما أثر إلى حد كبير على كفاءة الدائرة. وعلاوة على ذلك، ستعلن الدائرة قريبا عن ١٢٠ وظيفة شاغرة جديدة لموظفي السجون.

ولا تزال المعاملة التفضيلية لمجموعة مختارة من السجناء البارزين مصدر قلق. فخلال استشفاء عدد من السجناء البارزين في مركز العيادات الجامعية في كوسوفو، لاحظت بعثة الاتحاد الأوروبي مرة أخرى عدم تقيد ضباط دائرة إصلاحيات كوسوفو بالأنظمة. ورداً على ذلك، وجهت بعثة الاتحاد الأوروبي مجموعة من التوصيات إلى الإدارة العليا للدائرة. وشملت تلك التوصيات تعديلَ الأنظمة الحالية المتعلقة بحراسة المستشفيات، التي اتُّفق على البدء بها باعتبارها مهمة مشتركة في أيلول/سبتمبر، وتوفيرَ برنامج تدريبي مصمم خصيصاً لأغراض محددة، وإعادةَ إطلاق آلية المراقبة الداخلية الخاصة بدائرة إصلاحيات كوسوفو. وسيساعد إنشاء جناح آمِن في مركز العيادات الجامعية في كوسوفو أيضاً على التقليل إلى أدنى حد من احتمالات المعاملة التفضيلية والهروب والزيارات غير المأذون بها. ومع ذلك، لم يُستخدم بعدُ الحيز المخصَّص للجناح الآمن.

ووقعت في الآونة الأخيرة بعض الحوادث الخطيرة في مركز إصلاحيات دوبرافا، بما في ذلك انتحار سجين في جناح الأمراض النفسية، مما أثار القلق بشأن العلاج الطبي والحادث نفسه، وهروب سجينين، مما أبرزَ إهمال الموظفين المسؤولين في دائرة إصلاحيات كوسوفو. وفي الأشهر الأخيرة، نقلت هذه الدائرة ١٠ سجناء من عرق ألباني إلى مركز الاحتجاز في ميتروفيتسا. ونتيجة لذلك، نُقل أيضاً أربعة موظفين من عرق ألباني من دائرة إصلاحيات كوسوفو إلى المركز، مما شكل خطوة هامة نحو جعل مركز الاحتجاز في ميتروفيتسا مركزا متعدد الأعراق. بيد أن افتتاح مركز الاحتجاز في بريشتينا، الذي كان من المقرر أن يبدأ العمل فيه في آب/أغسطس، لا يزال معلقاً بسبب الافتقار إلى خدمات المطاعم. وفي حين كان القصد في البداية إغلاق مركز الاحتجاز في ليبيان/ليبليان، وتخصيص موظفيه وإمداداته لمركز الاحتجاز في بريشتينا، تغيرت خطة إغلاق مركز الاحتجاز في ليبيان/ليبليان في هذه الأثناء وباتت دائرة إصلاحيات كوسوفو تبحث عن حلول جديدة.

وبالتنسيق مع عدد من المنظمات غير الحكومية المحلية والمؤسسات المحلية والمنظمات الدولية (بما فيها شبكة نساء كوسوفو، ومكتب المساواة بين الجنسين، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والبرنامج الدولي لوزارة العدل في الولايات المتحدة للمساعدة التدريبية في مجال التحقيقات الجنائية، أسهمت بعثة الاتحاد الأوروبي في إطلاق ''رابطة المرأة في دائرة إصلاحيات كوسوفو''. وتهدف الرابطة الداخلية الجديدة إلى النهوض بوضع المرأة داخل الدائرة، والتوعية بالمساواة بين الجنسين وتعزيزها، وتوفير فرص التطوير

المهني للمرأة. وتمثل النساء حالياً ١٣ في المائة من موظفي دائرة إصلاحيات كوسوفو ويشغل عدد ضئيل منهن مناصب صنع القرار. ووفقاً لقانون المساواة بين الجنسين، فإن جميع المؤسسات العامة في كوسوفو ملزمة بتعزيز المساواة بين الجنسين وضمان التمثيل المتساوي للجنسين.

ولم يُحرز أي تقدم ملحوظ في تنفيذ البروتوكول التقني للإدارة المتكاملة للحدود الذي يتولى الاتحاد الأوروبي تيسيره. ففي آذار/مارس، ألغت بلغراد جميع الاجتماعات المتعلقة بالإدارة المتكاملة للحدود حتى إشعار آخر. واستمر إنشاء نقاط العبور المشتركة الدائمة في ظل تواصُل أعمال تشييد نقطتين من نقاط العبور المشتركة الست، وهما ميرداري وموتيفودي. وتتقدم أعمال صياغة الاستراتيجية/خطة العمل الجديدة للإدارة المتكاملة للحدود للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣. وأُحرز أيضاً بعض التقدم في تنفيذ خطة تطوير المركز الوطني لإدارة الحدود التنمية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، بعد الحصول على موافقة رسمية من وزير الداخلية والمجلس التنفيذي للإدارة المتكاملة للحدود على استعراض المركز الوطني لإدارة الحدود و ''خطة العمل'' المرتبطة بها.

وتواصل بعثة الاتحاد الأوروبي رصد تنفيذ اتفاقات حرية التنقل وإسداء التوجيه والمشورة بشأنها. وأجرت زيارات ميدانية إلى جميع مكاتب التسجيل المدني والحالة المدنية في البلديات الشمالية الأربع. وفي الوقت الذي بدأ فيه العمل في جميع مكاتب التسجيل المدني لإصدار الوثائق ووثائق الهوية وجوازات السفر ورخص القيادة وتسجيل المركبات، وبعد إدماج وتشغيل الموظفين السابقين في وزارة الداخلية الصربية، فإن مكاتب الحالة المدنية لا تعمل إلا في المناطق ذات الأغلبية الألبانية ولم يكتمل بعدُ إدماج الموظفين السابقين من وزارة الداخلية الصربية الذين بات يبلغ عددهم حاليا ٣٧ موظفا، في هذه المكاتب على الرغم من وجود الترتيبات المتعلقة بالميزانية. وشاركت بعثة الاتحاد الأوروبي ما توصلت إليه من نتائج مع السلطات المحلية ووكالة التسجيل المدني ووزارة الداخلية. وأبرزت البعثة في هذه النتائج الأهمية الخاصة التي يكتسيها إنشاء مكاتب الحالة المدنية والبنى التحتية الإدارية لتقديم الخدمات ذات الصلة، فضلاً عن الاعتراف بوثائق الميلاد والزواج والوفاة وتسجيل المركبات التي تصدرها الهياكل التابعة لبلغراد.

وفيما يتعلق بمحكمة ميتروفيتسا الابتدائية المدمجة حديثاً، يمضي الإدماج قدماً على النحو المحدد في الاتفاق. وظلت الحواجز اللغوية تشكل عقبة كبرى مما أثر على إحالة القضايا. وأُحرز تقدم في نشر مزيد من المترجمين التحريريين في المحكمة وأحال رئيسُ محكمة ميتروفيتسا الابتدائية في نهاية المطاف على القضاة أكثر من ١٠٠٠ قضية تعود إلى الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٨) و ٥٠٠ قضية مرفوعة اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧).

وقدمت بعثة الاتحاد الأوروبي خدمات الرصد والتوجيه وإسداء المشورة استجابةً للتحقيق في مقتل السياسي البارز من صرب كوسوفو أوليفر إيفانوفيتش، وعملت على تيسير عقد اجتماعات بين شرطة كوسوفو والشرطة الصربية من أجل زيادة تبادل المعلومات والتعاون في التحقيق.

٢-٢- العمليات

نظراً إلى انتهاء الولاية السابقة وإلغاء الاختصاصات القضائية التنفيذية للبعثة تدريجياً، أكمل قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي النظر في جميع القضايا المتبقية أو سلموها إلى نظرائهم المحليين قبل ١٤ حزيران/يونيه. وأحرزت البعثة تقدماً في إحالة ملفات الادعاء والشرطة إلى مؤسسات كوسوفو. وتحرز عملية التسليم تقدماً وهي ستُستكمل بحلول ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

وتواصل البعثة، تماشياً مع ولايتها الجديدة، توفير الدعم لشرطة كوسوفو في التعاون الدولي في مجال الشرطة. وفي هذا الصدد، يسرت بعثة الاتحاد الأوروبي تبادل المعلومات بين المكاتب المركزية الوطنية للمنظمة الجنائية الدولية (الإنتربول) ووحدة تنسيق إنفاذ القانون الدولي التابعة لشرطة كوسوفو تحت مظلة مكتب اتصال الإنتربول التابع للبعثة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة توصيات إلى شرطة كوسوفو لمساعدة ضباط شرطة كوسوفو المتخصصين في مجال الاتجار غير المشروع بالأعمال الفنية؛ وأجريت أيضاً زيارة دراسية إلى روما بشأن هذا الموضوع. وواصلت البعثة كذلك تبادل المعلومات مع وزارة الداخلية الصربية. ولكن تبادل المعلومات بشأن قضية أوليفر إيفانوفيتش لا يزال يشكل تحدياً.

ولا يزال خبراء الأدلة الجنائية التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي في انتظار دعوة رسمية من وزارة العدل لمواصلة تقديم المساعدة إلى السلطات المحلية في التعامل مع حالات الأشخاص المفقودين بعد دخول الولاية الجديدة لبعثة الاتحاد الأوروبي حيز النفاذ. وفي نهاية تموز/يوليه، سحبت وزارة العدل بصورة غير متوقعة تأكيداً لتجديد عقد الشركة المحلية التي كانت تقدم الدعم التقني في إجراء تقييمات ميدانية مع خبراء الأدلة الجنائية التابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي، واتخذت قراراً بإعادة نشر إعلان المناقصة. وعلى الرغم من أن عملية الاختيار لا تزال جارية، أدى ذلك إلى وقف جميع الأعمال الميدانية اعتباراً من بداية شهر آب/أغسطس. وفي نهاية آب/أغسطس، عيّنت الحكومة المدير بالنيابة مديراً لمعهد الأدلة الجنائية، بعد عملية تعيين طويلة بسبب عدم اهتمام المرشحين المؤهلين.

ولا تزال وحدة الشرطة المشكلة التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي تحافظ على قدراتها بوصفها جهة أمنية مستجيبة ثانية. ونُظمت دورات تدريبية داخلية، وأخرى مشتركة مع شرطة كوسوفو وقوة كوسوفو، بغية كفالة الجاهزية العملياتية لوحدة الشرطة المشكلة.

٣ – مسائل رئيسية أخرى

ليس هناك ما هو جدير بالذكر.

المرفق الثاني

الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، خطت الدوائر المتخصصة خطوات كبيرة في اتجاه وضع الصيغة النهائية لمدونة قواعد السلوك المهني للمحامين ولوائح المعونة القانونية لتقديم المساعدة القانونية إلى المتهمين والضحايا بصورة منظمة. وواصلت الدوائر المتخصصة أيضاً رصد إنشاء هيئة تمثيلية مستقلة لجميع المحامين الذين قُبلوا للعمل لدى الدوائر المتخصصة. وقام محامون في قائمتي محامي الدفاع المتخصص ومحامي الضحايا بإنشاء فريق عامل من أجل تحديد معالم الهيئة التمثيلية المستقلة.

وواصلت الدوائر المتخصصة القيام بمزيد من الخطوات لضمان الشفافية والوصول إلى المعلومات المتعلقة بالإجراءات المقبلة من خلال استحداث قاعدة بيانات مخصصة على موقعها الشبكي لإطلاع الجمهور على السجلات العامة للمحاكم، مما سيتيح البحث باللغات الرسمية الثلاث للدوائر المتخصصة (الألبانية والإنكليزية والصربية).

وواصلت الدوائر المتخصصة الترويج لأنشطتها في مجال التوعية في كوسوفو وصربيا من أجل زيادة معرفة المجتمع المدني بولايتها وإجراءاتها وتعزيز الاتصالات المباشرة مع المجتمعات المحلية المتضررة. وفي الفترة من ١٦ إلى ١٩ تموز/يوليه، اجتمعت رئيسة مكتب مشاركة الضحايا في الإجراءات التابع للدوائر المتخصصة مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في كوسوفو وعقدت جلسات إعلامية مع المجتمعات المحلية للضحايا المحتملين. وفي الفترة من ٣ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، سافر ممثلو الدوائر المتخصصة إلى مدن مختلفة في كوسوفو للمشاركة في أنشطة توعية، بما في ذلك اجتماع مائدة مستديرة مع الشباب، واجتماع مع الجهات الشريكة المحلية من أجل التخطيط لأنشطة التوعية المقبلة، ولدورات إعلامية تطال طوائف الروما والأشكاليا ومصريي البلقان بشأن إجراءات مشاركة الضحايا في الدعاوى المعروضة على الدوائر المتخصصة. وفي الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، اجتمع ممثلو الدوائر المتخصصة مع العديد من روابط الضحايا وعقدوا اجتماعات تشاورية مع منظمات غير حكومية شريكة في بلغراد من أجل التخطيط لاستراتيجية التوعية في المستقبل مع الدوائر المتخصصة في صربيا. وعقد الممثلون اجتماعاً أيضاً مع رئيس رابطة المحامين الصربية للتحضير لدورة إعلامية موجهة إلى المحامين الصربيين بشأن عملية تقديم طلبات قبولهم في قوائم المحاميين العاملين لدى الدوائر المتخصصة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، طلبت الشبكة الدولية لمناصري ومناصرات المساواة بين الجنسين إلى رئيسة القلم الانضمام إلى الشبكة القيادية. وقد تعهدت رئيسة القلم مواصلة تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الدوائر المتخصصة، وهي ستقيم مناسبة للتوعية من أجل الحصول على توصيات بشأن إدماج المسائل الجنسانية في مجال تقديم خدمات الدعم القضائي.

وزاد أمين المظالم في الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص القاضي بييترو سبيرا، إبراز الدور الذي يؤديه مكتبه وذلك من خلال نشر تفاصيل كاملة عن دور أمين المظالم ومهامه على الموقع الشبكي للدوائر المتخصصة. واعتمد أمين المظالم، في سياق تنفيذ الولاية المسندة إليه، في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ مدونة قواعد السلوك المهني لأمين المظالم وإجراءات الشكاوى للأشخاص الذين يدعون حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان نتيجة لتعاطيهم مع الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص. وأجرى أمين المظالم، في إطار استراتيجيته في مجال التوعية، زيارته الرسمية الأولى إلى كوسوفو من ٣ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر، حيث عقد اجتماع مجاملة مع أمين المظالم في كوسوفو وأجرى مقابلات مع وسائط الإعلام.

ونظم قضاة الدوائر المتخصصة حلقة عمل لمدة ثلاثة أيام بالتعاون مع معهد بلغاريا الوطني للجهاز القضائي في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر في فارنا (بلغاريا)، ركزت على الإدارة الفعالة للإجراءات والقرارات التمهيدية وصياغة الأحكام.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، اجتمعت رئيسة الدوائر المتخصصة مع قائد العمليات المدنية الجديد ومدير قسم القدرة المدنية للتخطيط والسلوك في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية في بروكسل، لإطلاعهما على مستجدات الدوائر المتخصصة. واجتمعت أيضاً مع سفراء عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ولا يزال تواصُل الدوائر المتخصصة مع الدولة المضيفة وغيرها من النظراء الخارجيين جارٍ بشأن تجديد المباني المقبلة للدوائر المتخصصة في لاهاي والانتقال إليها. وتجري رئيسة القلم اتصالات واجتماعات منتظمة مع سفير مملكة هولندا لدى المنظمات الدولية، ووزارة العدل والأمن الهولندية للتأكد من أن الخدمات التي توفرها الدولة المضيفة متاحة للدوائر المتخصصة.

وتولى جاك سميث، المدعي العام للولايات المتحدة الذي يتمتع بخبرة في التحقيقات الجنائية الدولية، منصب المدعي العام المتخصص في ١١ أيلول/سبتمبر. وقد خلَف ديفيد شويندِمان، المدعي العام المتخصص الأول والمدعي العام الرئيسي السابق لفرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق الذي تنحى في نهاية شهر آذار/مارس عندما انتهت فترة ولايته كواحد من كبار موظفي السلك الدبلوماسي في وزارة خارجية الولايات المتحدة. وفي الفترة الفاصلة، ترأس نائب المدعي العام المتخصص، كواي هونغ إب، مكتب الادعاء المتخصص، فتولى قيادة التحقيق في الادعاءات الواردة في التقرير الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ عن الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا المعنون ”المعاملة غير الإنسانية للأشخاص والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية“ وضمن استمرارية أعمال المكتب.

وبموجب القانون الذي أنشئت بموجبه الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص، تتمتع الدوائر المتخصصة بالأسبقية على جميع المحاكم الأخرى في كوسوفو. وقد مُنِحَت للمدعي العام المتخصص سلطات من بينها دعوة مؤسسات كوسوفو لمساعدته. وبالإضافة إلى ذلك، توفّر بعثة الاتحاد الأوروبي، في إطار ولايتها الجديدة، الدعم اللوجستي والتشغيلي للدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص. ومع تقدم التحقيق، ستزداد أهمية هذه المساعدة، وكذلك المساعدة التي تقدمها سلطات بلغراد والاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي بوجه أعم. ويحتاج مكتب الادعاء المتخصص إلى المشاركة المستمرة والدعم الكامل من المجتمع الدولي والمنظمات الدولية وفرادى الدول في جميع أنشطته.

المرفق الثالث

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(بتاريخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨)

البلد	*نساء*	*رجال*	*المجموع*
الاتحاد الروسي	١	٢	٣
ألمانيا	١		١
بلغاريا		١	١
تركيا		٢	٢
فنلندا		١	١
النمسا	١		١
هنغاريا		٢	٢
المجموع	**٣**	**٨**	**١١**

تكوين وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(بتاريخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨)

البلد	*نساء*	*رجال*	*المجموع*
أوكرانيا		٢	٢
بولندا		١	١
تركيا		١	١
تشيكيا	١	١	٢
جمهورية مولدوفا		١	١
رومانيا		١	١
المجموع	**١**	**٧**	**٨**